بالرغم من ارتفاع حجم الصادرات للمرة الأولى في ثمانية أشهر

«الكويتية - الصينية»: اليابان تسجّل من جديد عجزاً قياسياً في ميزانها التجاري

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية ان ارتفع عجز الميزان التجاري في اليابان لمستوى قياسي بلغ 17.4 مليار دولار في يناير، ليواصل حجم الواردات التفوق على حجم الصادرات.

فقد نمت الواردات بمعدل 7.3 في المئة على أساس سنوي في يناير، مواصلة النمو منذ نوفمبر من العام الماضي وبقفزة ملحوظة مقارنة بنمو شهر ديسمبر البالغ 1.9 في المئة.

وتواصل الواردات نموها منذ ان وضع رئيس الوزراء الياباني الجديد، شينزو آبي، إصلاحات سياسية جديدة التي دفعت سعر صرف الين إلى الانخفاض بأكثر من 13 في المئة مقابل الدولار الأمريكي في الأشهر الثلاثة الماضية، وسبب هذا الانخفاض بدوره ارتفاعا في أسعار الطاقة المستوردة.

ومع هذا، عاد الانخفاض بشكل إيجابي على تنافسية اليابان، فانتعشت الصادرات، وتزايدت، ونمت لأكثر من المتوقع، حيث وصل نموها إلى 6.4 في المئة على اساس سنوي في يناير، وهو أعلى ارتفاع لها خلال ثمانية أشهر.

ولكن العجز القياسي في الميزان التجاري خلق بعض المخاوف التي قد تدفع رئيس الوزراء للتخفيف من حدة سياسته الإصلاحية، وذلك خصوصا إذا لم يطفي ارتفاع الصادرات على ارتفاع الواردات.

ومن المتوقع أن تواصل الواردات ارتفاعها، حيث لا تزال اليابان تعتمد على استيراد الطاقة من الخارج، منذ إغلاق مفاعلاتها النووية بسبب كارثة فوكوشيما التي شهدتها في مارس 2011.

وأضاف التقرير يقيس الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات والواردات للدولة. فعندما تشهد الدولة عجزاً في ميزانها التجاري، فهذا يعني أنها دولة موردة، أي أن قيمة وارداتها تفوق قيمة صادراتها.

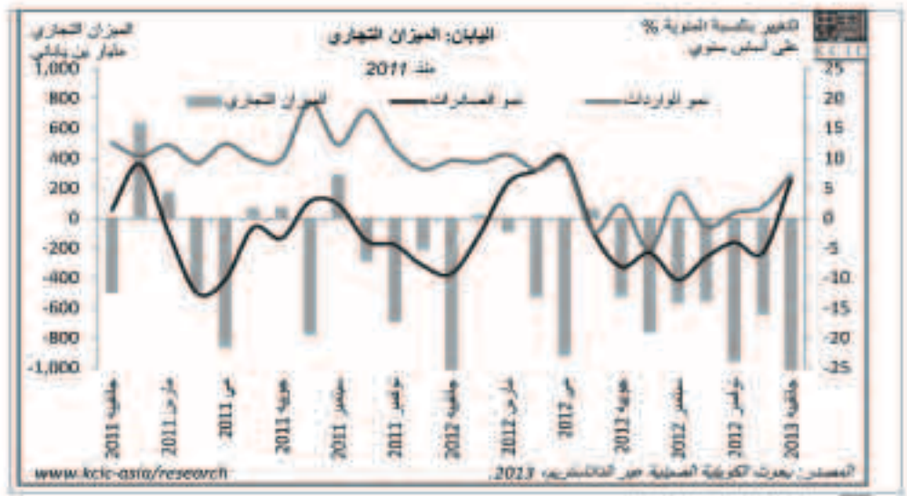

مؤشر الميزان التجاري الياباني

فعلى مدى عشر سنوات لغاية عام 2010، كان نصف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليابان يأتي من صافي الصادرات.

ويمثل الميزان التجاري ايضاً احد مكونات الحساب الجاري الذي يسجل شراء وبيع السلع والخدمات، ويضم الميزان التجاري وصافي الدخل من الخارج «الأرباح المحولة للداخل، وتوزيعات الأرباح، ومدفوعات الفوائد» وصافي التحويلات الجارية «الحوالات، ومعاشات التقاعد، والمنح، والمساعدات الدولية».

وخلال عقود، كانت اليابان تتمتع بفائض في حسابها الجاري، وفي حالة استمرار العجز في الميزان التجاري، فسيتحدد مصير الفائض في الحساب الجاري اعتمادا على تدفقات الأرباح من الخارج.

وبعد الميزان التجاري الياباني من المؤشرات القائدة «المؤشرات التي تسبق التغير الفعلي» للاقتصاد العالمي، وتأكيدا على هذا، أشار «جولدمان ساكس» مؤخرا إلى أن هنالك ارتباط نسبته 90 في المئة بين «مؤشره القيادي العالمي» وبين الميزان التجاري الياباني تفرقهما فترة ثلاثة أشهر، بحيث قد يدل تدهور الميزان التجاري الياباني على تراجع في الزخم الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط.

وتابع يجب إلا يثير عجز الميزان التجاري شكوكا حول سياسة رئيس الوزراء آبي النقدية في هذا الوقت. فعادة ما يسوء الميزان التجاري خلال عطلة بداية السنة القمرية، حيث ينخفض الإنتاج والمبيعات، إلا أن الصادرات قد تحسنت بشكل كبير وفاقت التوقعات في هذه الفترة.

وهناك ثلاثة عوامل ستحدد إذا ما كانت الصادرات ستستمر بالنمو أم لا، وهي: انتعاش الاتحاد الأوروبي، والنزاع الحالي بين الصين واليابان، وقوة الين.

وبالنظر إلى هذه العوامل بعمق، نجد أن الاتحاد الأوروبي لا يزال أكبر أسواق الصادرات اليابانية.

وبما أن الاتحاد الأوروبي مثقل بالديون، سيواصل الطلب على الصادرات اليابانية انخفاضه.

إلا أن الانتعاش الهش في الاقتصاد الأمريكي يساعد في التغطية على ضعف الطلب الأوروبي.

وبالرغم من أن الصادرات إلى الصين مرّت بوقت عصيب بسبب النزاع الإقليمي على الجزر الواقعة في شرق بحر الصين، إلا أن كلا الدولتين تحاولان الإصلاح والاتفاق، كما يظهر في أن الخلافات قد بدأت بالتلاشي.

وأخيرا، ستعتمد قوة الين على استمرار أو تخفيف السياسة الحادة لرئيس الوزراء. فتحت الضغط المتزايد من رئيس الوزراء لمحاربة انخفاض الأسعار، وافق البنك المركزي الياباني أن يضاعف نسبة التضخم المستهدفة إلى 2 في المئة، وأن يلتزم ببرنامج شراء الأصول بلا حدود بدءً من عام 2014.

ويعاني الاقتصاد الياباني منذ سنوات من انخفاض الأسعار، حتى أصبحت توقعات المستهلكين بانخفاض قادم في الأسعار تعيق الاستهلاك. لهذا، إذا ما أصر رئيس الوزراء على التغلب على انخفاض الأسعار، من المتوقع أن يبقى الين ضعيفا.

وبالرغم من وجود بعض المخاوف العالقة حول كون محافظ البنك المركزي الياباني القادم لا يأتي بسياسة نقدية حادة، إلا أنه من غير المحتمل أن يقبل رئيس الوزراء بمحافظ لا يؤمن بالإصلاحات الجذرية.

ويشكل عام، سيكون عام 2013 نشطاً على مستوى السياسات الاقتصادية في اليابان.

■ عام 2013 سيكون نشطاً على مستوى السياسات الاقتصادية في اليابان

السعودية تملك ثاني أفضل مصدر للطاقة الشمسية

لندن - «رويترز»: تملك المملكة العربية السعودية ثاني أفضل مصدر للطاقة الشمسية بعد صحراء أتاكاما في تشيلي مما يجعل الاستثمار في الطاقة الشمسية أمراً بديهياً كبديل عن حرق مواردها الثمين.

وقبل أربع سنوات قال مسؤول بارز بوزارة النفط لرويترز «يمكننا تصدير الطاقة الشمسية إلى جيراننا على نطاق واسع جدا وهذا هو هدفنا الاستراتيجي لتنويع موارد اقتصادنا» ومنذ ذلك الحين انشأت الدولة محطات قدرتها نحو عشرة ميجاوات وهي نسبة ضئيلة مما تنتجه انجلترا غير المشمسة، لكن المملكة أعدت الآن خطة مفصلة للمستوى المستهدف لقدرة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة في 2020 و2032 ستضع البلاد في مصاف أكبر خمس دول منتجة للطاقة الشمسية في العالم.

وتعتمد القدرة التنافسية للطاقة الشمسية الضوئية على تكلفة التركيب «وتشمل سعر الألواح وتكلفة تركيبها» ودرجة سطوع اشعة الشمس المحلية وتكلفة البديل المتمثلة في سعر الكهرباء للمستهلك زائد الدعم، وتظهر بيانات الأشعة الشمسية لوكالة الطيران والفضاء الأمريكية «ناسا» أن أجزاء من السعودية تأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد صحراء تشيلي، ويمكن أن يزيد الطلب على ألواح الطاقة الشمسية بتحول مماثل في دول أخرى مشمسة وذات اقتصادات ناشئة تدعم الكهرباء المولدة باستخدام الوقود الأحفوري، وتعتمد السعودية على الكهرباء في توليد الطاقة والمياه من محطات التحلية، والمصدر الرئيسي للكهرباء هو حرق النفط الخام وبشكل متزايد الآن الغاز الطبيعي.

وأظهرت بيانات سعودية وبيانات لوكالة الطاقة الدولية أن المملكة أحرقت نحو 192.8 مليون برميل من الخام لتوليد 129 مليون ميغاوات ساعة في 2010 وتفيد تقديرات باستخدام آلة حاسبة لتكاليف الطاقة الشمسية طورها المختبر الوطني للطاقة المتجددة التابع لوزارة الطاقة الأمريكية أن تكلفة الطاقة الشمسية تبلغ 0.07 دولار للكيلووات ساعة في ظل الظروف السعودية ويفترض ذلك معامل طاقة يبلغ 33 في المئة كما يتوقع في أكثر المناطق تعرضا لأشعة الشمس في جنوب المملكة وتكلفة رأسمالية كاملة تبلغ 1.5 دولار للوات وهو تقدير متحفظ لتركيبات المرافق وذلك قبل حساب معدل الإهلاك السنوي للوحات الطاقة الشمسية والخسائر الناجمة عن الأتربة والرمال وارتفاع درجات الحرارة وكلها لا تهدد المشروع.

وبدا أن الآلة الحاسبة الخاصة بالمختبر الوطني للطاقة المتجددة تتجاهل كذلك خسائر تحويل التيار الكهربي المباشر إلى متردد والتي يمكن أن تخفض الإنتاج بنسبة 25 بالمئة وساعد المختبر في تطوير قاعدة بيانات مفتوحة تقيس سطوع أشعة الشمس بتمويل من وزارة الطاقة الأمريكية ومصادر من ناسا، ويأتي ذلك في إطار مبادرة لتقييم مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بدأت عام 2001 بتمويل من الأمم المتحدة لتشجيع الاستخدام واسع النطاق لتقنيات الطاقة المتجددة وتقاس البيانات بناء على متوسط عالمي للفترة بين عامي 1983 و2005 وتحسب وفقا لخطوط العرض وأحوال الطقس المحلية، وبحسب معدل الإشعاع الشمسي بأشكال مختلفة وعلى سبيل المثال عن طريق الإشعاع الساقط على مسطح أفقي فوق الأرض «الإشعاع الأفقي العالمي» أو مائل باتجاه الجنوب مباشرة بزاوية خط العرض المحلي «الميل الشمسي» أو مائل نحو الجنوب ويتبع قرص الشمس «الإشعاع العادي المباشر».

وتؤكد هذه البيانات أن ألمانيا ليست بالمكان الأمثل لسوق الطاقة الشمسية الرائدة في العالم، فأكثر المناطق تعرضا للشمس في جنوب ألمانيا يبلغ معدل الإشعاع العادي المباشر لها 3.39 كيلووات ساعة لكل متر مربع يوميا أما في الرياض فمعدل الإشعاع العادي المباشر لها يبلغ 6.68 كيلووات ساعة بينما يصل في الأراضي الحمراء الواسعة في جنوب المدينة إلى 7.99 كيلووات ساعة، ويبلغ معدل الإشعاع العادي المباشر على ساحل المملكة المطل على البحر الأحمر شمالي مدينة جدة ثاني أكبر مدينة في البلاد 8.60 كيلووات ساعة، ويبدو أن هذه هي ثاني أكثر بقاع الأرض تعرضا للشمس بعد صحراء أتاكاما التشيلية التي يبلغ معدل الإشعاع العادي المباشر بها 9.77 كيلووات ساعة لكل متر مربع يوميا.

ويحدد الإشعاع الشمسي المحلي كمية الكهرباء التي يمكن أن تولدها الخلية الشمسية، ومعامل الطاقة هو مصطلح يقارن بين مقدار الكهرباء الذي تولده خلية شمسية بالفعل والحد الأقصى النظري الذي يمكن أن تولده في حال تشغيلها بكامل طاقتها على نحو متواصل، وظروف الاختبار القياسية لتقييم الطاقة الإنتاجية للألواح الشمسية تفترض معدل إشعاع يبلغ ألف وات لكل متر مربع أو 24 كيلووات ساعة لكل متر مربع على مدار 24 ساعة في ظل درجة حرارة تبلغ 25 درجة مئوية في البيئة المحيطة، ويمكن تطبيق هذه الافتراضات على الظروف الفعلية التي تسجلها بيانات ناسا لحساب معامل الطاقة، وعلى سبيل المثال سيبلغ معامل طاقة اللوح الشمسي الذي يوضع في جنوب الرياض نحو 33 في المئة في ضوء معدل سطوع إشعاع شمسي محلي يبلغ ثمانية كيلووات ساعة مقارنة بظروف الاختبار البالغة 24 كيلووات ساعة يوميا.

المؤشر العقاري يرتفع في الرياض ومكة والمدينة

العقارات في الرياض والمدينة ومكة يرتفع

سجل المؤشر العقاري لدى وزارة العدل ارتفاعاً في كتابات العدل الأولى في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام والجبيل والدرعية، كما سجل انخفاضا في كتابة العدل الأولى في جدة وجازان وتبوك وبريدة.

وأوضح التقرير الأسبوعي الصادر من وزارة العدل اليوم ان المؤشر العقاري سجل ارتفاعا في كتابة العدل الأولى في الرياض بنسبة 1.87 في المئة بقيمة 2.81 مليار ريال، وفي كتابة العدل الأولى في مكة المكرمة ارتفاعا بقيمة 2.27 مليار ريال، وارتفاعا في كتابة العدل الأولى بالمدينة المنورة بقيمة إجمالية 525 مليون ريال بنسبة 27 في المئة.

كما سجل المؤشر العقاري ارتفاعا في كتابة العدل الأولى في الدمام بقيمة 613 مليون ريال بنسبة 7.8 في المئة، وفي كتابة عدل الجبيل بقيمة 103 ملايين ريال بنسبة 111 في المئة، فيما سجل المؤشر ارتفاعا في كتابة عدل الدرعية بقيمة 92 مليون ريال بنسبة 60 في المئة.

وعلى العكس من ذلك سجل المؤشر العقاري لدى وزارة العدل الأسبوع الماضي تراجعا في كتابة العدل الأولى بجدة بقيمة 1.6 مليار ريال بنسبة 36 في المئة، وفي كتابة العدل الأولى بجازان بقيمة 15 مليون بنسبة 43 في المئة، وفي كتابة العدل بتبوك بقيمة 37 مليون ريال بنسبة 42 في المئة، وسجل تراجعا في بريدة بقيمة 148مليون ريال بنسبة 38 في المئة.

مجلس الإدارة أوصى بتوزيع 24 في المئة أرباحاً نقدية

الحميضي: 15.9 مليون دينار أرباح «التسهيلات» خلال 2012

أعلنت شركة «التسهيلات التجارية» عن نتائج اجتماع مجلس إدارتها أمس والذي أوصى بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 24 في المئة «24 فلساً لكل سهم» على المساهمين المسجلين في سجلات الشركة عن السنة المالية 2012، علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية للشركة.

وقد أعلنت شركة التسهيلات التجارية «التسهيلات» الشهر الماضي عن نتائجها المالية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012، مسجلة صافي أرباح بقيمة 15.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ14.2 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث بلغت حقوق المساهمين 169.5 مليون دينار كويتي، في حين وصلت ربحية السهم إلى 31 فلسا، مقارنة بـ27 فلسا في العام الماضي.

عبدالله سعود الحميضي

وفي معرض تعليقه على الأداء المالي للشركة خلال عام 2012، قال عبدالله سعود الحميضي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لـ«التسهيلات»: «تمثل النتائج المالية الإيجابية التي حققتها الشركة خلال عام 2012 دلالة واضحة على الاستقرار الاقتصادي وتنامي ثقة المستهلكين بالسوق، ويتجلى في هذه النتائج أيضا مدى تميز أداء الشركة ونموذج الأعمال الذي تعتمده، وامتلاكها رؤية واضحة لمستقبل قطاع التمويل، بالتزامن مع اعتمادها لاستراتيجيات مبتكرة تركز على خدمات تمويل السيارات، مما أثمر عن تحقيق نمو في العوائد السنوية والحصة السوقية للشركة».

وأضاف الحميضي: «نحن ماضون قدما في العمل على بذل كل جهد ممكن للمحافظة على الموقع الرائد للتسهيلات كإحدى أهم شركات التمويل على المستوى المحلي، وذلك عبر التركيز على نيل ثقة العملاء ورضاهم وتزويدهم بأفضل الخدمات والحملات التسويقية المبتكرة، مما يساهم في الوقت ذاته في تعزيز دور الشركة في حفز النمو الاقتصادي في الدولة. ولا يسعنا في هذه المناسبة إلى أن نشيد بجهود فريق العمل من إداريين وموظفين الذين ينتهجون دائما مبدأ الفريق الواحد، ليتعاونوا على تحقيق الأهداف المنشودة والارتقاء بالشركة إلى آفاق جديدة من التميز والنجاح».

وكانت حملة «طيحنا وحدة» التي أطلقتها «التسهيلات» خلال عام 2012 قد حققت نجاحا كبيرا انعكس إيجابيا على أرباح الشركة، ولا سيما خلال الربع الأخير من السنة، وتشكل الحصة السوقية للشركة من إجمالي القروض الإستهلاكية نحو 18 في المئة، في حين تصل حصة الشركة في سوق شركات التمويل المحلية إلى أكثر من 75 في المئة.

دراسة: 54.1 مليار دولار قيمة المشاريع الإنشائية في الإمارات بحلول 2016

توقعت دراسة حديثة لشركة الأبحاث «بزنس مونيتور انترناشيونال»، نمو قطاع الإنشاء ومشاريع تطوير البنية التحتية في سوق الإمارات ليصل إلى 54.1 مليار دولار في 2016 بنسبة نمو سنوية تصل إلى 4.5 في المئة وتؤكد التقارير على أهمية قطاع البناء والتشييد الذي يصل إلى 10.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بحلول نفس العام.

وقال أحمد باولس الرئيس التنفيذي في إيبوك ميسي فرانكفورت الشركة المنظمة لمعرض الأدوات والماكينات والآلات المعدنية ومواد الإنشاء: «ساعد بدء انتعاش ونمو قطاع الإنشاء في دول مجلس التعاون الخليجي على نمو الطلب لشركات مواد البناء وأدوات الإنشاء وأظهرت الدراسات أن الإمارات سجل أعلى قيمة لمشاريع البناء خلال الأعوام الأخيرة.

وأدى سعي الإمارات لأن تصبح مركزاً للاستثمارات العالمية إلى ظهور العديد من مشروعات البناء الرئيسية ضمن شرائح البنية التحتية والوحدات السكنية وغير السكنية فقد شهدت البنية التحتية للنقل نموا استثنائيا وخاصة في مشاريع رأس، وهو ما انعش الطلب على مواد وأدوات البناء.

وتابع باولس: «نحاول من خلال معرض الأدوات ومواد الإنشاء «هارديوير آند تولز الشرق الأوسط» في دبي، تسليط الضوء على الاتجاهات الجديدة والتقنيات الجديدة عالية الكفاءة في عالم البناء من خلال مشاركة أبرز الأسماء في صناعة الإنشاء».

وتحظى مشاريع إنشاء بنية تحتية جديدة وصناعة البناء بشكل عام بأهمية بالغة في الاقتصاد الإقليمي، ويحاول معرض هارديوير آند تولز الشرق الأوسط المساهمة في توجيه الاهتمام المتجدد بالمنطقة من جانب أبرز العاملين في قطاع الإنشاء إلى العملاء المناسبين في السوق الإقليمي.

اكتسبت صناعة البناء في الشرق الأوسط قوة دفع جديدة وذلك بفضل الاستثمارات المستمرة لحكومات المنطقة في مشاريع البنية التحتية الكبرى. ومن المنتظر أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى جانب تحسن الأوضاع الاقتصادية إلى تزايد الاهتمام بالسوق الإقليمي من جانب أكبر لاعبي صناعة البناء الدوليين وموردي مواد البناء ومصنعي الآلات وغيرهم من محترفي الصناعة الآخرين.

وفي هذا السياق تنطلق في دبي خلال شهر يونيو المقبل فعاليات معرض الأدوات والمعدات «هارديوير آند تولز» الشرق الأوسط 2013، وهو الحدث التجاري الوحيد على مستوى المنطقة والمتخصص في الأدوات والمعدات والمواد والماكينات. ويتوقع المنظمون أن يشهد المعرض على مدى أيامه الثلاثة إقبالا كبيرا من كبار اللاعبين الدوليين الحريصين على الاستفادة من الفرص العديدة التي تزخر بها المنطقة لا سيما وأن المعرض يمثل منصة رائعة للتواصل وتطوير الأعمال.

قال إن التوافق الشعبي أساس لمواجهة التحدي الاقتصادي الخطير

كيري: اقتصاد مصر بحاجة «ملحة» للإصلاح ولقرض صندوق النقد

قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن حاجة مصر إلى عودة اقتصادها للوقوف على قدميه أمر بالغ الأهمية وملح، وإنه يتعين على الحكومة التوصل لاتفاق بشأن قرض مع صندوق النقد الدولي.

وتراجعت احتياطيات مصر من العملات الأجنبية إلى ما يزيد قليلاً على ثلث مستوياتها قبل ثورة عام 2011 وفقدت عملتها أكثر من ثمانية بالمئة مقابل الدولار منذ نهاية العام الماضي.

وقال كيري لمديري شركات مصريين وأمريكيين في القاهرة «إنه لأمر بالغ الأهمية وضروري وملح أن يشتد عود الاقتصاد المصري وأن يعود للوقوف على قدميه. من الواضح لنا أنه يجب التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي وأننا يجب أن نمنح السوق تلك الثقة».

وقالت مصر يوم الخميس إنها ستدعو فريقا من صندوق النقد الدولي لاستئناف محادثات قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار الذي اتفق عليه من حيث المبدأ في نوفمبر الماضي لكن تقرر تجميده بناء على طلب من القاهرة في خضم أعمال عنف في الشهر التالي.

ونظرا لأنه من المحتمل أن يتضمن الاتفاق مع صندوق النقد إجراءات مؤلمة دعا كيري للتوصل إلى توافق على كيفية معالجة المشكلات.

وقال بعد اجتماعه مع وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو: «نرى أنه من المهم في لحظة التحدي الاقتصادي الخطير هذه أن يتوحد الشعب المصري حول الاختيارات الاقتصادية وأن يتوصل إلى ارضية مشتركة».

وأوضح عمرو أن مصر تتوقع من واشنطن المساعدة في تحقيق استقرار الاقتصاد.

وقال «نتوقع من الولايات المتحدة كصديق وحليف وكصديق استراتيجي بوجه خاص أنها ستقف إلى جانب مصر في هذه المرحلة التي تمر بها وخاصة في المواضيع الاقتصادية».

وقال كيري إنه سيجري محادثات مع الرئيس مرسي أمس الأحد بشأن أشياء يمكن للولايات المتحدة أن تقدمها لمصر من بينها مساعدة الاقتصاد المصري ودعم الشركات الخاصة وزيادة الصادرات المصرية للولايات المتحدة.

لكنه أضاف أن واشنطن تريد معرفة ما إذا كانت مصر ستتخذ القرارات الاقتصادية الأساسية الصائبة فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي.

وقال مسؤول أمريكي كبير في وقت سابق من أمس السبت إن كيري سيشدد على أهمية تحقيق توافق سياسي في مصر بشأن إصلاحات اقتصادية مؤلمة لكن ضرورية للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.

وترى الولايات المتحدة ضرورة أن تزيد مصر حصيلة الضرائب وأن تخفض دعم الطاقة وهي إجراءات من المرجح ألا تحظى بتأييد شعبي إذا أجبرت حكومة الإخوان المسلمين التي يقودها مرسي على اتخاذها.

وأبدى وزير الاستثمار أسامة صالح أمله في إمكانية إبرام اتفاق بنهاية أبريل.